

صراع اقتصادي بين الشرعية اليمنية والانتقالي الجنوبي على وقع مواجهات أبين

تجفيف منابع الفساد الحكومي ومنع استخدام المال العام في دعم الإرهاب



ما بدأه الحوثيون استكملته الشرعية

وعلى وقع الحرب الاقتصادية بين الحكومة والانتقالي، جدد وزير الخارجية اليمني محمد الحضرمي هجومه على المجلس الانتقالي، واصفاً إقدام قواته للمجلس على الاستيلاء على حاويات تحتوي على العملة النقدية التابعة للبنك المركزي بأنه "استمرار لتمرد المسلح وانتهاج أساليب العصابات". وقال الحضرمي في سلسلة تغريدات نشرها الحساب الرسمي لوزارة الخارجية على تويتر إن "استمرار الانتقالي في هذه الممارسات والانتهاكات بما فيها رفضه التراجع عن إعلانه ما يسمى الإدارة الذاتية يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه متصل بشكل كامل من اتفاق الرياض مما يهدد بفنسه تماماً، وأنه لا يزال مصراً على تعطيل مؤسسات الدولة والبنك المركزي في عدن".

وطالب الحضرمي السعودية "الضامن لاتفاق الرياض إلى اتخاذ موقف واضح وصريح تجاه ممارسات ومخالفات ما يسمى بالمجلس الانتقالي، وتشدد على حقها الدستوري وعلى قدرتها في التصدي لهذا التمرد بكل الوسائل المشروعة عسكرياً وسياسياً وقانونياً وبكل حزم".

ورجحت مصادر سياسية مطلعة أن يتم حل الخلاف حول الحاويات التابعة للبنك المركزي اليمني خلال الأيام القادمة، كما حدث في مرات سابقة، معتبرة أن الصراع الاقتصادي ما زال في مرحلة جس النبض بين الطرفين الموقعين على اتفاق الرياض وأن الأمر برمته في طور الضغوط والتلويح بأوراق القوة التي ستحدد طبيعة التنازلات التي سيقدمها كل طرف على طاولة تنفيذ اتفاق الرياض.

السوق بعملة مالبية دون غطاء، مع إهمال تنمية الموارد المحلية كالضرائب والجمارك وعوائد الاتصالات، ورسوم مرور الأجواء للطيران، وعوائد مبيعات نפט وغاز مارب ومنفذ الوديعة، إضافة إلى استمرار البنك المركزي في تحويل الأموال المالية إلى "بنوك مارب وسيئون والحديدة في ظل امتناع بنوك هذه المحافظات عن تحويل إيراداتها إلى البنك المركزي بعبء".

وأدان البنك المركزي اليمني في وقت سابق قيام قوات تابعة للمجلس الانتقالي بالاستيلاء على حاوياته والتي كانت -بحسب بيان البنك- تقوى حمايتها وتأمين انتقالها من الميناء إلى المقر الرئيسي للبنك في عدن.

الصراع الاقتصادي بين الشرعية والانتقالي ما زال في مرحلة جس النبض واختبار القدرة على تحصيل تنازلات

وحذر البنك من المساس بالموجودات في هذه الحاويات، محملاً مرتكبها كافة النتائج والانعكاسات المترتبة على ذلك. وتوقع مراقبون أن يمتد الصراع السياسي والعسكري بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي في حال فشلت جهود التحالف العربي في دفع الأطراف الموقعة على تنفيذ اتفاق الرياض لتنفيذ، إلى الجانب الاقتصادي من خلال سعي كل طرف لتجفيف مصادر تمويل الطرف الآخر.

المعركة الاستثنائية الدائرة حالياً على خلفية اقتصادية ومالية بين الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والمجلس الانتقالي الجنوبي، تسلط الضوء على حالة الهدر وسوء التصرف وتغيير المال العام لخدمة أغراض حزبية ومصالح شخصية والتي لازمت عمل الشرعية اليمنية طيلة سنوات وأفضت إلى أوضاع كارثية لم يعد بوسع سكان مناطق ومدن مثل عدن احتمالها والسكوت عنها.

مستويات مقبولة تتناسب مع الكلفة الاقتصادية للعملة".

وأشارت إلى أن "هذا الإجراء يأتي ضمن حزمة من إجراءات تجفيف منابع الفساد واستخدام المال العام في دعم الإرهاب والإضرار بمصالح شعبنا من قبل بعض قيادات الحكومة اليمنية المتمردة على اتفاق الرياض".

وظل نشاط البنك المركزي اليمني منذ نقله إلى عدن في سبتمبر 2016 موضع خلاف دائم بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يتهم الحكومة بطباعة أكثر من اثنين ترليون ريال يمني، دون وجود غطاء نقدي من العملات الأجنبية، الأمر الذي تسبب وفقاً لبيان الانتقالي الأخير في "خلق حالة تضخم في الأسعار وتسبب في تدهور سعر العملة المحلية أمام الصرف الأجنبي"، في الوقت الذي يتهم فيه الانتقالي الحكومة وبالرغم من حيازتها لهذه المبالغ الضخمة بـ"عدم الإيفاء بالتزاماتها نحو المجتمع في محافظات عدن والجنوب، كتوفير الخدمات الضرورية من شراء قطع الغيار ووقود الكهرباء، كما لم تقوم بدفع رواتب القوات المسلحة والأمن بانتظام وتخليها عن دفع مستحقات ستة أشهر من عام 2017 وأربعة أشهر من عام 2020". واتهم الانتقالي الحكومة بالإصرار على "إغراق

عدن - نفى المجلس الانتقالي الجنوبي استنواذه على أموال تابعة للبنك المركزي اليمني كانت في حاويات وصلت في وقت سابق لميناء عدن.

وحملت قضية الأموال ملامح حرب اقتصادية بين الطرفين بالتوازي مع المواجهة العسكرية الدائرة حالياً في محافظة أبين والتي يتهم الشق التابع للاخوان المسلمين ضمن الشرعية اليمنية بتصعيدها في سياق محاولته الاستيلاء على المحافظة وجعلها منضمة للهجوم النهائي على عدن المجاورة.

وقالت اللجنة الاقتصادية العليا بالإدارة الذاتية التابعة للمجلس الانتقالي في بيان إن تحفظها على الأوراق النقدية المطبوعة يأتي "انطلاقاً من واجبها في حماية مصالح المجتمع، ومنع المزيد من تداعيات انهيار العملة المحلية وما ينجم عن ذلك من تدهور مخيف في معيشة المواطن"، وهو الأمر الذي دفعها للحفاظ على عدد من الحاويات التي تحوي أوراقاً مالية طبعت دون غطاء وتم منع دخولها للبنك المركزي كما جاء في البيان.

وقالت اللجنة الاقتصادية التابعة للانتقالي إن "التحفظ على هذه الأموال يهدف إلى تصحيح مسار عمل البنك، وضمان اتخاذه إجراءات جادة وفعالة لكبح جماح ارتفاع سعر الصرف الأجنبي أمام العملة المحلية وإعادة التوازن إلى

العراق يلتمس من الكويت تخليصه مؤقتاً من عبء التعويضات

بغداد - عكست رسالة وجهها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، مجدداً الاهتمام الذي توليه الكويت للوضع في العراق.

ويصل ذلك الاهتمام، بحسب مراقبين، إلى حد القلق والانشغال في أوقات الأزمات على غرار الأزمة المركبة ذات الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي يعانيها العراق حالياً. وذلك بسبب الخشية من تأثير عدم استقرار العراق على أمن الكويت واستقراره.

وتضمنت الرسالة التي حملها، الأحد، وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح إشارات إلى مجالات التعاون والتنسيق المطلوب التركيز عليها من قبل البلدين ومن ضمنها مجال الأمن والاقتصاد.

وقالت مصادر سياسية مواكبة لزيارة الوزير الكويتي إلى بغداد، إن توطيد العلاقات بين الكويت والعراق وتكثيف التعاون بينهما من العناوين العريضة المطروحة باستمرار على طاولة النقاش بين مسؤولي البلدين، من دون التوصل بالفعل إلى ترجمتها إلى برامج عملية بخطى تنفيذية واضحة.

تأجيل دفع التعويضات هو الإمكانية الوحيدة لدى الكويت لمساعدة العراق في ظل الأزمة المالية التي يعانيها البلدان معا

لكن العنوان المحدد للزيارة، بحسب المصادر ذاتها، هو تأجيل سداد باقي التعويضات المفروضة على العراق بقرار أممي جزء غزوه للكويت مطلع تسعينات القرن الماضي، وذلك بطلب من بغداد التي تعاني ضائقة مالية غير مسبوقة بسبب تراجع أسعار النفط وتأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد، وهي ضائقة قد تصل إلى حد عجز السلطات العراقية عن سداد رواتب الموظفين والمتقاعدين الأمر الذي يهدد البلد بأزمة اجتماعية خانقة تهدد استقراره الهش، وهو ما لا ترغب الكويت في حدوثه.

وتلقت المصادر إلى أن تمكن العراق من مهلة لسداد باقي مبلغ التعويضات يكاد يكون الإمكانية الوحيدة لدى الحكومة الكويتية لمساعدة الجار الشمالي، لأن الكويت بحسب ذاتها تعاني في الفترة الحالية ضائقة مالية بسبب أزمتي كورونا والنفط.

وألزمت الأمم المتحدة العراق بدفع 52.4 مليار دولار كتعويضات عن الخسائر الناجمة عن غزو جيشه للكويت وذلك عبر إيداع نسبة 5 في المئة من عائدات صادراته من مبيعات النفط في صندوق أممي تم إنشاؤه تحت اسم صندوق الأمم المتحدة للتعويضات.

ويقدر باقي المبلغ المطلوب من العراق تسديده بحوالي 3.7 مليارات دولار، وهو أمر مستحيل في ظل الظروف المالي الحالي.

وسبق للعراق أن توقف عن سداد التعويضات سنة 2014 مع انطلاق الحرب على تنظيم داعش الذي سيطر آنذاك على ثلث مساحة البلاد، ثم استأنفت بغداد دفع التعويضات سنة 2018. وتغيرت علاقة الكويت بالعراق جذرياً سنة 2003 بعد سقوط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين الذي يصفه الكويتيون كعدو مطلق لغزوه بلادهم، ومع ذلك فإن عوامل



سواسية أمام كورونا

الإمدادات الطبية الإماراتية تبلغ أرجاء القارة الأميركية

شحنة تزن ثمانية أطنان من الإمدادات الطبية حملتها إلى هافانا طائرة شحن إماراتية.



كارلوس ألفارو كيسادا

شكر الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي لدعمه كوستاريكا بالمستلزمات الطبية

في البلدين الصديقين، معتبراً أن المساعدات الطبية التي قدمتها الإمارات بمثابة "تأكيد على قوة ومتانة تلك العلاقات".

وتعكس المساعدات الإماراتية لكوستاريكا اتساع المدى الجغرافي للحملة الدولية التي بدأتها الإمارات بهدف مساعدة الدول على مواجهة جائحة كورونا، حيث قدمت الدولة ما يتجاوز الـ 900 طن من الإمدادات الطبية لدول من مختلف مناطق العالم.

وكانت تشيلي الواقعة على الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية من أحدث المستفيدين من المساعدات الإماراتية، حيث استقبلت آخر الأسبوع الماضي طائرة أرسلتها الإمارات محملة بتسعة أطنان من الإمدادات الطبية المخصصة لمكافحة كورونا. كذلك طالت المساعدات الإماراتية منطقة الكاريبي بوسط القارة الأميركية حيث تلقت كوبا

مواطنين كوستاريكيين إلى بلادهم. وكانت طائرة المساعدات الإماراتية قد حطت بكوستاريكا في وقت سابق وعلى متنها 9 أطنان من الإمدادات الطبية و10 آلاف من أجهزة الفحص الخاصة بتشخيص وباء كورونا ما يشكل أدوات عمل لأكثر من 9 آلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية المشاركين في مكافحة الوباء بالبلد الواقع في وسط القارة الأميركية.

وقبل وصولها كوستاريكا، توقفت الطائرة في سانتو دومينغو بجمهورية الدومينيكان حيث نزل مواطنون من هذه الجمهورية عائدتين من الإمارات. ولفت جمعة الرميثي سفير الإمارات لدى كوستاريكا إلى تطور العلاقات بين بلاده وكوستاريكا قائلاً إنها شهدت "نقلات نوعية أسهمت في بناء شراكة استراتيجية وادت إلى تعزيز التعاون والتبادل التجاري ومسيرة التنمية

سان خوسيه - عبّر الرئيس الكوستاريكي كارلوس ألفارو كيسادا عن امتنانه لدولة الإمارات العربية المتحدة لدعمها بلاده في جهودها لاحتواء فايروس كورونا، وتسهيلاً عودة مواطنيه الذين تقطعت بهم السبل بفعل توقف حركة الطيران الدولي جراء الجائحة التي طالت معظم مناطق العالم وقاراته.

وشكر الرئيس كيسادا أثناء استقباله في مطار العاصمة سان خوسيه الطائرة الإماراتية التي أقلت على متنها مواطنين من كوستاريكا والدومينيكان إلى جانب شحنة من المساعدات الطبية المخصصة لمكافحة وباء كورونا، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي لدعم كوستاريكا بالمستلزمات الطبية لمواجهة الوباء، معبراً "عن تقديره لحكومة وشعب دولة الإمارات على إعادة